

كواليس

المبادرة الفرنسية... لا تستهدف حل الصراع بل استمرار إدارته

رasmus عبيدات

الشعبية، وبما يخرج الأوضاع عن دائرة السيطرة «الإسرائيلية»، حدث انسداد الأفق السياسي، ورفض حكومة الاحتلال تقديم أي تنازلات جوهرية، من أجل العودة للتفاوض، وكذلك الحالة التي وجدت فيها السلطة الفلسطينية فيها نفسها بين المطرقة والسندان، الاحتلال يشدد من عمليات قمعته وحقنها الاقتصادي ويعقم من أزمته، وفي المقابل القوى والأحزاب والمؤسسات المجتمعية والحركات الشبابية تطالب السلطة بمراجعة اتفاقياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية مع حكومة الاحتلال، وما يعنيه ذلك من تغير في دور ووظيفة السلطة.

المبادرة الفرنسية والتي طرحت من قبل وزير الخارجية الفرنسي السابق، لم تقبل بها «إسرائيل» ولا أميركا، والتي رأتا فيها أنها تخرج المفاوضات من المرجعية والرعاية الأميركية الحصرية، وأنها تحدد سقفاً زمنياً لإنهاء الاحتلال، رغم أنها حوت الكثير من القضايا الخطيرة القائمة للمشروع الوطني الفلسطيني، ولكن تلك المبادرة أجهضتها أميركا وإسرائيل في حينه، والان تعود فرنسا لطرح مبادراتها من جديد، من خلال عقد مؤتمر دولي ومجموعة داعمة لعقدته من دول عربية وعالمية، وقالت فرنسا بأنها ستعترف في الدولة الفلسطينية مباشرة إذا ما فشل مثل هذا المؤتمر، ولكن لم يرض على طرحها هذا عدة أيام، بعد أن رفضت «إسرائيل» التعاطي معها واعتبرتها بأنها تشجع الفلسطينيين على (الإرهاب) المقاومة، حتى تراجع وزير خارجيتها قبل لقائه مدير عام وزارة الخارجية «الإسرائيلية»، عن ذلك، يقول بان فرسان لن تعترف بدولة فلسطين مباشرة إذا فشلت المفاوضات، وأن هذه المبادرة مهمة لكي لا ينفجر برميل البارود في الضفة الغربية، والمبادرة الفرنسية هذه سيجري تجميعها وتفرغها من محتواها من قبل أميركا، وبما يخرجها من التداول، حيث المطلوب حالياً أن يكون هناك حركة مشاغلة سياسية مؤقتة مستقلة لحين الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني المقبل موعد الانتخابات الأميركية الجديدة، وبعد تشكيل الحكومة المقبلة من إدارة جديدة، سننتظر شهرين لكي نطرح علينا الإدارة الأميركية مبادرة جديدة ننسخ المبادرة الفرنسية، على أن تراعي المبادرة الجديدة ما يتحقق من وقائع جديدة فرضتها إسرائيل بالقوة، من سيطرة على الأغوار، تسعين وتوسيع المستوطنات القائمة، تحويل المستوطنات الصغيرة إلى مستوطنات كبرى، وإقامة مستوطنات جديدة، وطبعاً

في كل مرة يتأزم فيها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والذي كان لفترة ما قبل أو سولو جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، كنا نرى تحركات عربية وإقليمية ودولية على شكل مبادرات سياسية تارة تقومها أميركا وأخرى الرباعية الدولية وبلدان أوروبية متعددة مثل فرنسا، كندا، أستراليا وغيرها، وجوهر هذه المبادرات التي يتلقفها دائما الطرف الضعيف والمضعف لنفسه بفقدان إرادته وقراراته المستقل العرب والفلسطينيين، في حين ترفضها «إسرائيل» القوية والمدعومة من قبل أصحاب المبادرات أنفسهم، والتي تأتي جميعها من دون استثناء، من أجل الاستمرار في إدارة الصراع وليس حله، فهي تأتي لكي لا يخرج هذا الصراع عن السيطرة، وتمدد مفاعيله وتطوراتها وانعكاساته على الساحتين العربية والإقليمية، فهو من زاوية قد يشعل غضب الجماهير العربية والإسلامية ويزيد من حالة تنامي العداوة والكراهة ويكشف عجزها وانهايارها وحتى توأطوها، وأي حرجا لهذه الأنظمة ويكشف عجزها وانهايارها وحتى توأطوها، وأي من هذه المبادرات لم يات لتتفق مع قرارات الشرعية الدولية والعمل على تنفيذها، بدل استمرار التفاوض حولها، والتي في الغالب تعطلها الأطراف صاحبة المبادرات تلك، وكذلك هي لم تلامس في سقفها الأعلى الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في العود وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران 1967، بل جوهر الطرح يقوم على أساس ما يسمى بخطوات بناء الثقة تسعين شروط وظروف حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وإطلاق سراح عدد محدود من الأسرى وزيادة تصاريح عمل للعامل الفلسطينيين في القدس والدخل الفلسطيني (48)، من دون أن تلزم «إسرائيل» لا بوقف الاستيطان أو تجميده، بمعنى تصبح المبادرة تشريع لما يقوم به الاحتلال من استيطان، يسكوت ورضى فلسطيني. اليوم بعد تصاعد الانتفاضة الشعبية وحولها لتسعين شروط والتي أخذت حكومة الاحتلال والمجتمع «الإسرائيلي» في مآزق، وسنقت منظومته الفكرية والسياسية والأمنية، كان لا بد من طرح مبادرة سياسية جديدة من شأنها، أن تمنع تصاعد وتطور الانتفاضة

الذين يعانون من عقدة الارتعاش السياسي الدائم في التعامل مع أميركا من العرب والفلسطينيين سيقفون هذه المبادرة، فلا يجب عليهم رفضها حتى لا يعطوا «إسرائيل» مبررا للرفض، وإسرائيل كالعادة سترفضها، وبالتالي يصبح المطلوب من الأطراف العربية والفلسطينية، تقديم تنازلات جديدة، لكي لا تسقط الحكومة «الإسرائيلية» القائمة، إذا ما قبلت تلك المبادرة كما هي، ويستمر الجدل البيزنطي العقيم حول تلك المبادرة، مع استمرار «إسرائيل» في تنفيذ مشاريعها الإستراتيجية والتبويدية على الأرض. وطبعاً سيستمر هذا إلى حين تشكل حكومة «إسرائيلية» جديدة، لكي تبدأ التفاوض مع السلطة الفلسطينية من خلال ما فرضته من الواقع على الأرض، حيث أن الاتفاقيات السابقة تجاوزها الواقع، تماما كما يجري الآن من إعادة طرح التفاوض على اتفاق المعازل، اتفاق أو سولو، وفتحته من جديد، كما جرى فتح اتفاق الخليل، بحيث يجري التفاوض حول المناطق المصنفة (A) الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الكاملة للسلطة الفلسطينية، فالحديث الآن يدور عن تسليم وإعادة سيطرة السلطة على أريحا ورام الله، وإذا ما اجتازت الامتحان من خلال حفظ الأمن، ومنع أي عمليات ضد «إسرائيل»، واعتقال المقاومين، سيجري عقد جلسة تقييم جديدة بحضور جنرال أميركي، لكي يصادق على شهادة حسن السلوك، وتسليم المزيد من المناطق إلى السلطة الفلسطينية، من ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرتها الكاملة، مناطق (A)، وإذا لم يصادق الجنرال الأميركي يتم تمديد المدة وهكذا دواليك. أي يؤس هذا الذي وصلنا إليه؟ في كل مرة «تجرب العجرب» وتوقع أنفسنا بان «إسرائيل» في مآزق ونحن نقف المزيد من الانتصارات، تلك الانتصارات الوريقة، فالحديث الآن يدور الاستيطان وتكريس المشروع الصهيوني، ولذلك علينا مغادرة نهج وعقدة الارتعاش السياسي الدائم، والتقديم المستمر للتنازلات، التنازل تلو التنازل والقبول بمبادرات، ليس الهدف منها سوى استمرار إدارة الصراع لا حله، والحل فقط يكمن بوحدتنا وإنهاء الانقسام، ورسم استراتيجية فلسطينية موحدة تقوم على الصمود والمقاومة، لكي تغير في ميزان القوى وتعمل على تحويل المشروع الصهيوني الاحتلالي إلى مشروع خاسر، حينها ستتحول إلى المبادرات إلى مبادرات لحل الصراع لإدارته.

Quds.45@gmail.com

«صقور حرية كردستان» تتبنى هجوم أنقرة وألمانيا تغلق سفارتها في اسطنبول

أغلقت ألمانيا، أمس، سفارتها في العاصمة التركية أنقرة وتقليصتيا العامة ومدرسة ألمانية في مدينة اسطنبول بسبب تحذير إرهابي. وقالت وزارة الخارجية الألمانية إنه تقرر إغلاق هذه الهيئات بسبب وجود مؤشرات على هجوم وشيك محتمل. ذكرت القنصلية الألمانية في رسالة إلكترونية لرعاياها أن قرار الإغلاق جاء «بعد تحذير لا يمكن التاكيد بشكل نهائي من صحته»، مضيفاً أن إغلاق القنصلية والمدرسة سوف يستمر طول اليوم كإجراء احتياطي. وطلبت القنصلية من رعاياها تجنب الوجود في محيط القنصلية التي تقع بالقرب من ميدان تقسيم الذي اشتبه بالاحتجاجات المعارضة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. في غضون ذلك، أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، اتخاذ إجراءات أمنية إضافية في كل أنحاء البلاد.

وقال داود أوغلو خلال اجتماع اتحاد أرباب الأعمال الصغيرة إنه «بعد أي عمليات إرهابية كبيرة يتزايد الاهتمام بالأمن في أي بلد. هذا ما جرى في نيويورك وباريس، وفي كل مكان».

وأضاف: «ولدينا نفس الشيء» حيث تم اتخاذ الإجراءات الإضافية الضرورية كافة في كل أرجاء البلاد. وأقولها بكل مسؤولية: تعمل أجهزةنا الأمنية ليل نهار». وتابع مؤكداً: «كُونوا على ثقة، أنه تم اتخاذ الإجراءات الأمنية في أنقرة واسطنبول، حيث يريد الإرهابيون الانتصار علينا وتغيير شكل حياتنا ونشر الفوضى. لكننا لن نسمح بذلك. سنستمر باتخاذ إجراءات واسعة لمواجهة الإرهاب».

وكانت سيارة مفخخة انفجرت وسط أنقرة مساء الأحد الماضي، ما أودى بحياة 37 شخصاً على الأقل، وإصابة العشرات. وتشبته السلطات التركية بأن عناصر من حزب العمال الكردستاني المحظور على أراضي البلاد، هم الذين يقفون وراء هذا الانفجار.

إلى ذلك، أعلنت جماعة «صقور حرية كردستان»، في بيان على موقعها الإلكتروني، وسؤليتها عن الهجوم الانتحاري الذي وقع في العاصمة أنقرة، مشيرة إلى أنه يأتي كعمل انتقامي رداً على العمليات الأمنية التي تنفذها السلطات في جنوب شرق تركيا، حيث الأغلبية الكردية.

الصين: نعارض أي عقوبات ضد كوريا الشمالية من جانب واحد وييونغ يانغ تهدد بـ «حرب مقدسة» تفني الأعداء

هددت كوريا الشمالية بـ «إطلاق حرب مقدسة شعبية شاملة وإفناء المعتدين» في حال قامت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية باستقرازاات ما. وأشار بيان مشترك صدر عن حكومة البلاد وأحزابها السياسية ومؤسساتها، رداً على تدريبات «Key Resolve» و«Foal Eagle» الأميركية-الكورية الجنوبية المشتركة. إلى الطابع الخطير للمرحلة الثانية من مناورات واشنطن وسول، التي تنفذ في إطارها «تجربة عمليات خاصة للتقدم في عمق الأراضي الكورية الشمالية» و«توجيه ضربات دقيقة إلى المنشآت الاستراتيجية لكوريا الشمالية». «كوريا» وتوعدت بتوجيه أيانغ يانغ بان «شعب البلاد كله سيقف للدفاع عن زعيم (كوريا الشمالية)»، مهددة في الوقت نفسه بان الجيش الشعبي الكوري «سينفذ ضربات وقائية على قلاع العدو باستخدام رؤوس نووية».

وتعليقا على التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية أكد رئيس القيادة الشمالية للقوات البحرية الأمريكية، الأدميرال ويليام غورتني أن بيونغ يانغ تملك صاروخاً باستسما عابرا للقارات وقادراً على الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة القارية. في غضون ذلك، فرض الرئيس الأميركي باراك أوباما عقوبات جديدة على كوريا الشمالية بهدف زيادة عزلة قادتها بعد تصرفات بيونغ يانغ الأخيرة التي اعتبرتها واشنطن وحلفاؤها استقرازاية.

وقال جوش إرنست المتحدث باسم البيت الأبيض إن «الولايات المتحدة والمجتمع العالمي لن يسمحوا بأي أنشطة محظورة في المجال النووي أو الصواريخ الباليستية، ونحن سنواصل فرض أعباء على كوريا الشمالية حتى تنتقد بالتزاماتها الدولية».

ويجسد الأمر التنفيذي الذي أصدره مؤخراً أوباما أي ممتلكات للحكومة الكورية الشمالية في الولايات المتحدة ويحظر تصدير البضائع من الولايات المتحدة إلى كوريا الشمالية.

ويسمح أيضاً للحكومة الأميركية بان تضيف إلى القائمة السوداء أي أفراد، سواء أميركيين أو غير أميركيين، يتعاملون مع القطاعات الرئيسية للاقتصاد كوريا الشمالية. وقال خبراء إن العقوبات الجديدة توسع بشكل كبير الحصار الأميركي ضد بيونغ يانغ.

وفي السياق، قالت وزارة الخارجية الصينية إن بكين تعارض أي عقوبات تفرض على كوريا الشمالية من جانب واحد بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على البلد المعزول رداً على اختبارات نووية وصاروخية.

فرنسا تعتقل 4 أشخاص خططوا

لهجوم وشيك في وسط باريس

أغلقت الشرطة الفرنسية، 4 أشخاص يشتبه في تخطيطهم لهجمات في العاصمة باريس، حيث قالت محطة تلفزيون «تي إف 1» الفرنسية الخاصة إن شرطة مكافحة الإرهاب اعتقلت 4 إسلاميين للاشتباه بانهم كانوا يخططون لهجوم وشيك في وسط العاصمة باريس. وذكرت المحطة، في موقعها على الإنترنت، أن 3 رجال وامرأة اعتقلوا، في باريس وفي المنطقة، «سان دوتي» شمال العاصمة، وأضافوا أن لدى قوات الأمن ملفات عن الأشخاص الأربعة أصلاهم بمتشددين إسلاميين. وأفادت القناة التلفزيونية بان الشرطة عثرت على مخزن غير مستخدم لبندقية آلية ومعدات حاسوب.

مسؤول تركي: لن نقدم طلبات جديدة للاتحاد الأوروبي في قمة الهجرة



قال مسؤول تركي كبير أمس إن بلاده لا تعتزم أن تقدم مطالب جديدة خلال اجتماع مع زعماء دول الاتحاد الأوروبي بشأن أزمة الهجرة وترى أن فرص إنهاء اتفاق يتعلق بالآزمة صعبة لكنها ليست مستحيلة.

وأوضح المسؤول أنه في حال تقديم مقترحات جديدة من الجانب الأوروبي ستحتجها تركيا، مضيفاً أنه يجب ألا يسرع لدول من بينها قبرص بعرقلة تحقيق تقدم.

وقال المسؤول لوكالة «رويترز» بعدما دخلت موسكو سورية مسنودة بقرار دولي، يحث على محاربة الإرهاب (فالغرب لا يستطيع القول بأنه من صنع الإرهاب من جهة أو أنه يرفض علناً محاربه، ومن جهة أخرى بدأت آلة الإرهاب تنتقل إليه، فضلاً عن المهاجرين إليه بشكل كئيفي، لا يراعي احتياجاته (أي الغرب) للعمالة والكفاءات) تصدر قرار محاربه في ظرف مناسب.

وبذلك استند الدعم الروسي للدولة الوطنية السورية (فضلاً عن القرار الأممي بمحاربة الإرهاب) بفشل واشنطن وتحالفها في محاربه، إلى افتراض أنها كانت تحاربه حقاً) ويرفض تركيا والسعودية تنسيق الجهود مع سورية في محاربة الإرهاب، وراعياً بالتنسيق الروسي مع الشرعية السورية، وهو ما تحرص موسكو عليه في كل قراراتها وسيساساتها الخارجية.

عندها انبرى لسائرين وقرام وقوى في الهجوم على روسيا، رغم كل ما سبق، كأن الدعم الروسي جاء من فراغ ولم يكن في ظل كل ما سبق، وكان واشنطن لم تكن قد تدخلت من دون وجه حق، ولم تجد في الإرهاب ذريعة لفرض أجنداتها الخاصة في المنطقة، وفي تعزيز وجود العصابات الإرهابية التي أصرت على تصنيفها بأنها (معارضة معتدلة).

لم تكن أصوات الرافضين لروسيا لتعلو ضد التدخل الأميركي وتوابعه الإقليميين، ومن كان منهم (أقل سواء أظهراً) ساوى بين المنعكز، رغم ما ينطوئ عليه من تباين واختلاف وتناقض كلي، ومحاولين الظهور بخباثة بمظهر موضوعي.

الآن تدخل روسيا الاتحادية في مرحلة جديدة من الدعم السوري، هي لم تخرج كلية منها، لكنها قدمت للمعارضة تلميحات مهمة بان وجودها في سورية ليس احتلالاً، لم تصرخ أو تصرح بذلك من قبل، ولم تعقد مفاوضات تمتد لسنوات تضمن استمرار سيطرتها على الدولة التي تحتلها، كما هو حال واشنطن عندما تحتل بلداً ما، بل أزدت روسيا بالتنسيق مع الدولة الوطنية السورية، لكي تجعل المعارضة الوطنية وربما جماعات مسلحة غير تابعة، الإقبال على الحوار مع الدولة من دون شكوك أو هواجس، والتوصل إلى ما تتفق عليه.

وأرادت روسيا الاتحادية بانسحابها، أن تقول لواشنطن (وللمرة الأخيرة) أنه لا مجال سوى الخروج بحل سياسي يضمن لها وبعض التايين بعض ماء الوجه، فمؤشرات ما يجري على الأرض السورية واضح المعالم، لصالح الدولة الوطنية السورية والشرعية، لصالح سيادتها واستقرارها ووحدتها أرضاً وشعباً وعلمانية لا طائفية أو إثنية أو مذهبية.

ولا بد أن واشنطن الديمقراطيون، المتعبية والمقابلة على انتخابات حامية وكسر عظم، يهمن أن تقدم إنجازاً لاستمرارهم في الحكم لسنوات أربع مقبلة، وإن تحقق (وهذا حدث في حال صيرورة غير مسبوقة منذ عقود في الولايات المتحدة أن يستمر حزب الديمقراطي أكثر من 8 سنوات في الحكم) فيما كان حظ الجمهوريين أوفر قبل مجيء أوباما. ولا بد أن بوتين تعامل مع نظيره الأميركي أوباما وهو يعلم ذلك، وأن التعامل مع خليفة أوباما الذي قد يكون جمهورياً قد يكون أصعب وقد يتخذ سياسات مماثلة، تكسر المزيد من الاحتراب في المنطقة، وهو ما لا تسعى إليه روسيا، حيث لا أطماع عدوانية لها وإن كانت لها مصالح تتحقق سلبياً.

لقد قربت السياسات الروسية الحكيمة ومحور مناهضة عدوانيات الغرب في المنطقة ومناطق أخرى، سواء منها الدبلوماسية أو العسكرية، إمكانية التوصل إلى حلول سلمية، قد تتحقق في سورية قريباً، وتتبعها في مناطق أخرى ومن هنا كانت انتقادات الرئيس الأميركي أوباما للعديد من (التابعين) قاسية، متنتصلاً من سياساتهم التي جرت عليهم وعلى واشنطن فضلاً ذريعاً.

بكلتا انسحاب روسيا من سورية ليس تحلياً عن دور في المنطقة ولا خذلاً للحليف، ولا رضوخاً لضغوط من أي نوع، بل وضع الطرف الآخر في الزاوية، بكل مكوناته معارضة وطنية وغير وطنية، دولاً وعصابات إرهابية: أن أمن سورية من أمنا. عمان في 17 شباط، 2016

m.sh.jayousi@hotmail.co.uk

ضمن جدول أعمال الاتحاد. وأشارت ميركل، في كلمة القتها أمام أعضاء مجلس النواب الاتحادي الألماني (بونستاغ)، إلى أنه حتى ولو فُتحت بروكسيل وأنقرة صفحة جديدة في العملية التفاوضية، فهذا الأمر لا يعطي أي ضمانات حول نتائجها النهائية.

وتابعت ميركل: «وهذا يعني أن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا تدخل حالياً ضمن جدول الأعمال».

وقالت المستشارة الألمانية أيضاً إن شروط تخفيف نظام التأشيرات مع تركيا لم تتغير، لافتة في هذا السياق إلى وجود عدد من القضايا المثيرة للجدل في العلاقات بين بروكسيل وأنقرة، والتي تخص السياسة التركية إزاء الأكراد، والنزاع حول قبرص، والمسائل المتعلقة بمجال العدل.

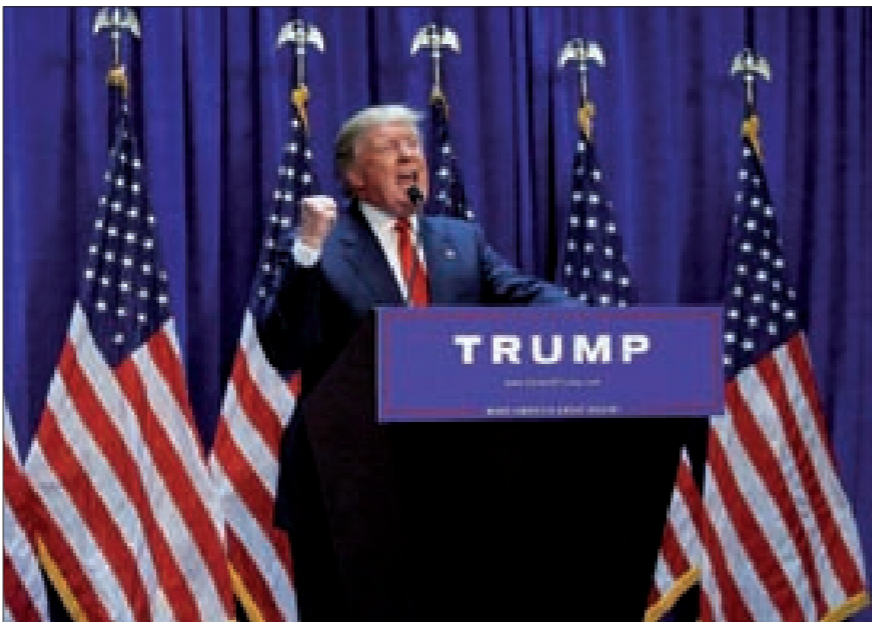
وفي السياق، قال نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فرانس تيمرمانز، إن اتفاقاً مشروطاً بين

الاتحاد الأوروبي وتركيا لكبح تدفق المهاجرين مقابل تقديم تنازلات لأنقرة لا يمنح تركيا «عرضاً مجانياً».

وأضاف فرانس تيمرمانز، في مؤتمر صحافي، أنه يجب على تركيا تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالترافق، ليكون ممكناً السماح للترافق بدخول دول الاتحاد دون اللجوء على تأشيرة، بحلول نهاية حزيران، كما طلبت أنقرة، مضيفاً: «بالتأكيد، لا نقدم لتركيا عرضاً مجانياً».

وأشار تيمرمانز إلى أنه سيتم النظر في الطلبات التركية حول استئناف المفاوضات المتوقفة منذ فترة طويلة، والخاصة بانضمامها للاتحاد الأوروبي، مبيناً أن طلب الانضمام يتطلب موافقة الدول الأعضاء.

وأضاف المسؤول الأوروبي أنه وعلى الرغم من المخاوف الكبيرة المتعلقة بتطوُّل الإنسان في تركيا، إلا أن من مصلحة الاتحاد توسيع عملية الانضمام من أجل معالجة تلك



فيه جولات من الانتخابات التمهيدية الحزبية، فاز في ولايات عدة أخرى، ويتصدر السباق الرئاسي وسط المرشحين المحتملين من الحزب الجمهوري.

في جولات من الانتخابات التمهيدية الحزبية، فاز في ولايات عدة أخرى، ويتصدر السباق الرئاسي وسط المرشحين المحتملين من الحزب الجمهوري.